المعايشة للقضية واكثرها رعاية للشعب الفلسطيني .

ثالثا : نوافق على انشاء صندوق الدعم العربي » .

وطرحت الكلمة التي القاها السيد حسن ابراهيم، ان الاردن يرغب باعادة النظر بمقررات الرباط فيما اذا اقر المؤتمر اعتماد الاردن دولة مواجهة مع العدو . هناك رغبة عند الاردن في اعادة طرح موضوع تمثيل الشعب الفلسطيني :

اولا : ان تبقى م. ت. ف. شكليا الممثل للشعب الفلسطيني .

ثانيا : ان يكون الاردن استراتيجيا وجوهريا هو الراعي لقضايا وهموم الشعب الفلسطيني « المتواجد في الضفة الغربية والضفة الشرقية من الاردن » .

ولم تختلف الورقة الكويتية في جوهرها عن الموقف الاردني الا فيما يتعلق بالموقف من م. ت. ف. التي لا تخوض الكويت ـ بخلاف الاردن ـ صراعا معها .

اسوأ المواقف المعلنة هو الموقف السوداني ، فقد قال مندوب السودان محمد الميرغني السفير السوداني في القاهرة : « نحن حضرنا لا لندين احدا وانما لنعالج موقفا خطيرا نحن بصدده ، الا وهو الموقف من القضية الفلسطينية سلما او حربا » . وكان مندوب السودان قد صرح قبل وصوله الى بغداد : « سوف ابذل قصارى جهدي من اجل ان اوضح لوزراء الخارجية العرب ايجابيات كامب ديفيد » !

ما قاله السودان صراحة ، وايدته فيه عمان والمغرب ، هو ما ارادته السعودية ضمنا في سياستها ونشاطاتها داخل قاعات المؤتمر . فالدفاع عن نظام السادات ، وليس محاربته هو ما تصبو اليه مثل تلك الانظمة فيما لو سمح لها ، لكنها وعلى ضوء موازين القوى القائم في المؤتمر ، تسعى الى تمييع المواقف ، والحؤول دون خروج المؤتمر بقرارات حاسمة .

محصلة تلك الاتجاهات

على ضوء ما تقدم يمكن تلمس اتجاهين واضحين تبلورا في اجتماع وزراء الخارجية :

الاول : موافق على كامب ديفيد ومحادثاته ، والحل السلمي مع العدو الصهيوني وفي داخله خطان ملتقيان :

أ ـ مؤيد للسادات في كافة خطواته ، واختلافه معه محدود وشكلي ولا يتجاوز حدود الخلاف على الامور التفصيلية الصغيرة .

ب ـ خط مؤيد للسادات ، ولكنه يطمح الى توسيع دائرة المحادثات بحيث تشمل الاردن ومن يمثل الشعب الفلسطيني ، بمعنى اخر عدم حصر المحادثات بين مصر و « اسرائيل » .

ثانيا : اتجاه رافض لكل ما جاءت به « كامب ديفيد » وتشكل دول الصمود والتصدي والعراق ركيزته الاساسية ، وقوى الجبهة الشمالية نواته الاكثر صلابة .

بين هذين الاتجاهين يرداد الصراع على الاردن . ففي حين يحاول الاتجاه الاول جر الاردن الى مائدة المفاوضات مع مصر والعدو الصهيوني ، يحاول الثاني ابعاد الاردن ولو بشكل مؤقت عن تلك المائدة ، واذا سمحت الظروف اعادت بناء الجبهة الشمالية ـ الشرقية .

على هذه الارضية من الصراع يمكن فهم الموقف الذي اتخذه العراق بوصفه دولة مضيفة واعلن عنه وزير الخارجية سعدون حمادي ، وعبرت عنه الورقة العراقية التي دعت الى البحث في الاجراءات الواجب اتخاذها في حق كل من يتعامل مع العدو بموجب ميثاق الجامعة العربية وقراراتها .

عقبات في وجه القمة

لم يستطع وزراء الخارجية الحاضرون في بغداد تجاوز هذه الخلافات ، فحتى اللجنة السداسية التي شكلت لصياغة ورقة عمل موحدة فشلت في هذه المهمة ، وجاءت « الورقة الموحدة » متنافرة في الكثير من بنودها .

وهذا يضع مؤتمر القمة الذي ينعقد مُنتصف الخميس على مفترق طرق حاد وحاسم : هل ينقسم المؤتمر بين دول متشددة واخرى « معتدلة » ، ام يخرج بحل وسط تسيطر على قراراته الخطوط العامة البعيدة كل البعد عن خطوات ملموسة للوقوف في وجه خطوة السادات الخيانية ؟

يتفرع عن الموقفين العديد من الاتجاهات الصغيرة، لكنها تصب في نهاية المطاف في احد المصبين الاساسيين . ان انقسام المؤتمر يعني فشله وهذا لم يكن هدف اي من الذين حضروه في حين ان ميوعة القرارات تعني نجاح السعودية ومن ثم نجاح نظام السادات في تحقيق اهدافه .

ان الاحتمال الاكبر هو خروج المؤتمر بحلول وقرارات عامة متشددة ، يطبقها كل طرف حسب رؤيته حولها وتفسيره لمعانيها ، شأن ذلك شأن قرارات مؤتمر الرباط التي اتفق على صياغتها واختلف ولا يزال يختلف على ترجماتها العملية .

ما سوف تنتهي اليه القمة لا يجوز ان يعيق دول الصمود والتصدي ، فهي ليست ملزمة بالحد من نضالاتها « تمسكا » بالقمة وقراراتها . ففي يدها قرارات قمة دمشق وبحوزتها « ميثاق بغداد » وجميعها اسلحة قوية تستطيع ان تخوض بها الصراع ليس ضد الدول الامبريالية والعدو الصهيوني فحسب ، وانما ايضا ضد الانظمة الرجعية وعلى رأسها نظام السادات ، الذي لن تسمح الرجعية العربية وفي مقدمتها السعودية بعزله مهما بلغت درجة خيانته . وهي في ذلك تلتقي مع الاستراتيجية الاميركية التي تحاول ان تعزز من مواقع السادات على الصعيد العربي ، لكي يتمكن من دعم السعودية لتنفيذ تلك الاستراتيجية.

لذا فان المؤتمر سيكون محطة فرز سياسي جديد على طريق الصراع حول الموقف من الامبريالية والصهيونية . اذن سيجد الاتجاهان انفسهما امام خيارات حاسمة اذا ما اراد اي منهما الاستمرار في الطريق الذي اعلنه في تصريحاته التي ادلى بها قبل المؤتمر واثناء جلساته .

لماذا ستعارض السعودية استعمال سلاح النفط ؟

يوما بعد يوم ، تتكشف الحقائق عن ضلوع السعودية السعودية في جميع الصراعات و « الوفاقات » المهمة التي تدور في المنطقة العربية ، خصوصا منذ العام ١٩٧٥ وتحديدا بعد مقتل الملك فيصل في اواخر اذار من ذلك العام .

ففي الشهر الذي تلا اغتيال الملك السعودي بيد تصر المعلومات ان الاستخبارات الاميركية كانت وراءها ، ترددت انباء عن وجود بعثة اميركية عسكرية على مستوى رفيع ، وقيل يومها ان الغرض من وجودها في السعودية كان لتدريب حرس المنشآت النفطية من هجمة اميركية مختملة !!

وعندما فاحت رائحة صفقة السلاح الضخمة التي عقدتها السلطات السعودية الجديدة مع الولايات المتحدة ، اعلنت الدوائر الاميركية انها تعتزم فعلا بيع السعودية معدات عسكرية تبلغ قيمتها مليارين وخمسمئة مليون دولار ، لكن هذه الصفقة تدخل ضمن الاتفاق المعقود بين البلدين في عهد الرئيس الاميركي فورد ، وان ادارة كارتر لا تفعل اكثر من تنفيذ هذا الاتفاق الذي وقعه الملك فيصل نفسه .

لكن ما خفي يومها ، او ما اغفلت الدوائر الاميركية ذكره ان الاتفاق الذي زين ايضا بتوقيع وزير الدفاع والطيران ووزير النفط ووزير المالية والاقتصاد ، كان يقضي بالتزام السعودية بعدم زيادة سعر النفط الخام المعلن باكثر من ٥ بالمئة ولغاية نهاية عام ١٩٨٤ .

وهذا الالتزام كان السبب في مواقف السعوديه داخل كل مؤتمرات الاوبيك اللاحقة . والتي كانت « تقاتل » للحفاظ على سعر النفط وعدم رفعه .

ولمناسبة انعقاد مؤتمر بغداد ، صدر اكثر من تلميح من اكثر من طرف عربي مشترك في المؤتمر ، عن احتمال اقدام قمة بغداد على رفع سعر النفط العربي . لهذا ، يتنبأ المرء ان السعودية ، وللسبب الآنف الذكر عينه ستعمد اما الى « فرط » قمة بغداد ، واما ، واذا لم تستطع ذلك ، انها ستجد نفسها مضطرة الى اعلان موقفها الصريح الواضح والقول جهارا انها ضد اي رفع لاسعار النفط حتى نهاية العام ١٩٨٤ .

وتعميما للفائدة ، نذكر ما لم يذكر في حينه عن شروط عقد صفقة السلاح الاميركية ـ السعودية .

لقد قضى الاتفاق بضرورة محافظة الحساب الجاري لميزان المدفوعات السعودي على مستواه السابق ، وفي مقابل ذلك تضاف فائدة مقدارها ٥ بالمئة كل عام الى الحساب الجاري .

كما يتم توظيف ٥٠ بالمئة من الفائض السنوي في ميزان المدفوعات السعودي في استثمارات طويلة الاجل في الولايات المتحدة الاميركية . حيث بلغت مجموعها حتى نهاية العام ١٩٧٦ (١٧٠٤) مليار دولار ، وهو مبلغ ارتفع في العام ١٩٧٧ ، وساهم في دعم الموازنة الاميركية للعام ١٩٧٨ والتي اعلن عنها الرئيس كارتر .

وقد وافقت السعودية ايضا ، وبموجب الاتفاقية، على توظيف ٨٧ بالمئة من الموجودات السائلة او الفائضة عن احتياجاتها لاستثمارها بشكل مشابه في اسواق المال الطويلة الاجل في اميركا . وتمتعت هذه الاستثمارات بفائدة قدرها ٧،٥ بالمئة ، ومن هذه الفائدة تواصل السعودية دفع اثمان مشترياتها العسكرية .

ومقابل ذلك ، تعهدت الولايات المتحدة باستعمال كل امكاناتها لمساعدة الحكومة السعودية ومنها تزويدها بالاسلحة التي تقضي الضرورات الطارئة باستعمالها (!) .

ولازالة اي التباس ، نذكر ان السعودية اشترت من اميركا بعد مقتل الملك فيصل مباشرة تجهيزات عسكرية بـ ١٠٠ مليون دولار ، وانها اشترت بـ ١٥٠ مليون دولار طائرات وقواعد صواريخ زود بها .. الحرس الوطني !

مذكرة الروابط واللجان الشعبية في لبنان الى مؤتمر القمة

بعث تجمع الروابط واللجان الشعبية في لبنان بمذكرة الى مؤتمر القمة العربي المنعقد في بغداد في الثاني من الشهر الحالي يطالب فيها بمحاسبة « السادات »الخروجه عن ارادة الامة العربية وبمعاقبة من تنكر لابسط حقوقها المشروعة . وقالت المذكرة : « ان اي تساهل في محاسبة من خرج عن الصف وخان الامانةالوطنية والالتزام القومي هو تشجيع للانحراف والخيانة ، بل تشجيع للاستهتار بالاجماع العربي وبالمقررات العربية التي تتخذونها » . وقالت : « ان عزل حاكم مصر هو مطلب الوطنيين المصريين قبل غيرهم ، لانه يساعدهم على كشف مخاطر سياسته واضرارها على اوسع نطاق ، بل انه يسلح مؤلاء الوطنيين المعارضين لسياسة السادات والذين يضمون قطاعا واسعا من التيارات والاجتهادات السياسية المتباينة والمتناقضة داخل مصر . بقوة اضافية في معركتهم لاسقاط « كمب ديفيد » ...

ومضت المذكرة تقول : « من يعتقد منكم ان اتفاقية (كمب ديفيد) لا تطاله او لا تصل في نتائجها اليه مخطىء الى حد كبير .. فهذه الاتفاقية هي مخطط استراتيجي لمرحلة كاملة يتعاون فيها العدو الصهيوني والامبريالية الاميركية وحاكم مصر على مصادرة كل الثروات العربية ، وعلى مناهضة الارادة العربية وعلى تصدير التناقضات الى قلب الامة العربية » .

التمييز بين الاصدقاء والاعداء

وطالبت المذكرة بالتمييز الواضح بين الاصدقاء والاعداء واعتبار الموقف من القضية الفلسطينية اساسا ومن حقوق الشعب الفلسطيني استطرادا ومن الاتفاقيات الخيانية التي تتنكر لتلك القضية والحقوق هو المقياس في التعامل مع اية دولة او معسكر في العالم . كما طالبت باتخاذ مقررات واضحة لجهة عزل نظام السادات سياسيا وماليا وشعبيا والالتزام الكامل بدعم منظمة التحرير الفلسطينية وكذلك دعم ميثاق العمل القومي المشترك بين العراق وسوريا وتبني ميثاق الجبهة القومية للصمود والتصدي ودعم صمود جماهير الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة معنويا وماديا واعتبار موقفها الوطني الصلب من مشاريع الحكم الذاتي المطروحة تعبيرا عن الموقف القومي السليم .

المطالب الوطنية

وعلى الصعيد اللبناني طالبت المذكرة : « بالضغط بكل الوسائل لمحاسبة المتعاملين مع العدو الصهيوني على الساحة اللبنانية ، العسكريين منهم والسياسيين والقابعين منهم في جنوب لبنان او في الداخل ، وربط اي دعم للسلطة الشرعية بالموقف الذي تتخذه من هؤلاء ، ودعم وجود قوات الردع العربية والعمل على انتشارها في كافة المناطق اللبنانية . ودعم حق الثورة الفلسطينية في العمل والنضال ضد العدو الصهيوني ودعم قوى الصمود القومي في جنوب لبنان وتشكيل صندوق عربي لاعمار لبنان وللتعويض على المتضررين من ابنائه ولدعم اسر شهداء الحرب اللبنانية واقرار سياسة التشدد مع عملاء « الجبهة اللبنانية » المنتشرين في عدد كبير من الاقطار العربية ينهبون ثرواتها ويستخدمون خيراتها من اجل دعم مشروع ـ صهينة لبنان ـ وتحويله الى جسم معاد للامة العربية بأسرها ، وتشكيل لجنة عربية للاشراف على بناء جيش لبناني وطني متوازن يكون نواة الامن الحقيقي والاستقرار الحقيقي في البلاد ورفض « شرعية » الجيش الفئوي الطائفي الحالي » .

واختتمت المذكرة بالقول : « ان تجمع الروابط واللجان الشعبية في لبنان والذي انبثق من قلب حركة الجماهير العربية في هذا البلد ، اذ يتوجه الى مؤتمركم ببرنامج العمل هذا انما يدرك ان الجماهير دوما هي ضمانة انتصار اية مقررات تتخذونها » .

جمعيات الصداقة العربية ـ السوفياتية تدعو لتعزيز التعاون مع الاتحاد السوفياتي

دعا رؤساء وممثلو جمعيات الصداقة العربية ـ السوفياتية المشاركة في احتفالات الذكرى العاشرة لتأسيس جمعية الصداقة الاردنية ـ السوفياتية في بيان مشترك لهم جميع القوى الوطنية في العالم العربي التي تعر عليها حرية بلادها ان تشدد النضال من اجل صيانة وتعزيز الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفييتي .

وقال البيان : « ان الظروف الراهنة التي تجتازها منطقتنا والمخاطر الكبيرة التي تتعرض لها نتيجة الهجمة الامبريالية والصهيونية لا سيما المؤامرات الاخيرة تتطلب من جميع القوى والهيئات والمنظمات الوطنية العربية مزيدا من الجهد والعمل المتواصل للدفاع عن علاقات الصداقه مع الاتحاد السوفييتي الذي وقف باستمرار ولا يزال يقف مؤيدا ومؤازرا لقضايا الامة العربية الوطنية والمصيرية وفي مقدمتها القضية الرئيسية والاساسية ـ قضية فلسطين ارضا وشعبا ، هذه العلاقات التي تحاول بعض الاوساط العربية ضربها وتخريبها مستهدفة وحدة القضية العربية وعزل العرب عن حليفهم الاستراتيجي لاعادة الهيمنة والنفوذ الامبريالي والصهيوني على المنطقة وتغيير خارطتها السياسية لصالح هذه القوى المعادية » .

واشار البيان ايضا الى دور جمعيات الصداقة العربية ـ السوفييتية في تعزيز وتعميق التعاون المشترك بين الامة العربية والاتحاد السوفييتي وازدياد اهميته مع تطور نضال العرب في سبيل حرية وطنهم وتعزيز استقلالهم لحياة مشرقة سعيدة .

هذا وقد وقع البيان كل من :

الدكتور رفعت عودة : جمعية الصداقة الاردنية ـ السوفياتية .

الدكتور محمد عبد لسلام الزيات : جمعية الصداقة العربية المصرية ـ السوفياتية .

عطية الجودي : جمعية الصداقة العربية السورية ـ السوفياتية .

مالك منصور : جمعية الصداقة العراقية ـ السوفياتية .

فرحات الجمل : جمعية لصداقة اللبنانية ـ السوفياتية .

الجيلاني فرج المهوف : جمعية لصداقة الليبية ـ السوفياتية .